كلية الحقوق

قسم القانون العام

# دور المشاركة السياسية في تعزيز حق المواطنة في فلسطين

## (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

**رمزي أحمد حسين النجار**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

**أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)**

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

**أ.د/ ربيع أنور فتح الباب ( مشرفاً وعضواً)**

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس.

**أ.د/ محمد سعيد حسين أمين ( عضواً)**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

# صفحة العنوان

**اسم الباحث : رمزي أحمد حسين النجار**

**عنوان الرسالة : دور المشاركة السياسية في تعزيز حق المواطنة في فلسطين (دراسة مقارنة)**

**الدرجة العلمية : الدكتوراه**

**القسم : القانون العام**

**الكلية: الحقوق**

**الجامعة: جامعة عين شمس**

**سنة التخرج:**

**سنة المنح: ٢٠١٩**

كلية الحقوق
قسم القانون العام

# رسالة دكتوراه

**اسم الباحث : رمزي أحمد حسين النجار**

**عنوان الرسالة : دور المشاركة السياسية في تعزيز حق المواطنة في فلسطين (دراسة مقارنة)**

**الدرجة العلمية : الدكتوراه**

**أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)**

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

**أ.د/ ربيع أنور فتح الباب ( مشرفاً وعضواً)**

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس.

**أ.د/ محمد سعيد حسين أمين ( عضواً)**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

**الدراسات العليا**

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

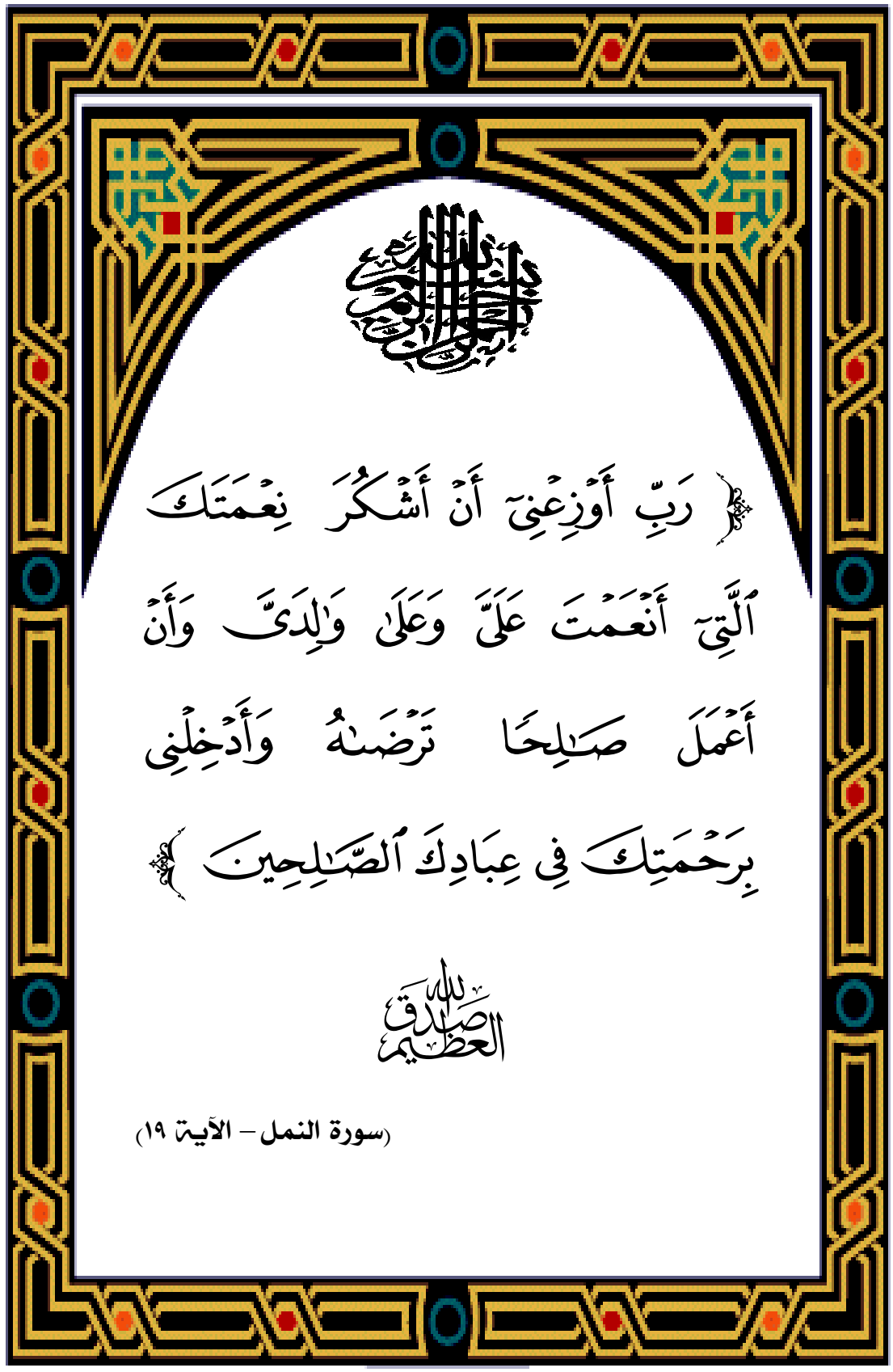

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ
أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية ١٩)

# اهداء

❖ إلى روح والدتي الكريمة رحمها الله .

❖ إلى روح أستاذي الدكتور فتحي الوحيدي رحمه الله.

❖ إلى والدي العزيز أطال الله في عمره وبقاءه وأمده بالصحة والعافية.

❖ إلى زوجتي الغالية رفيقة دربي وشريكة حياتي التي هونت على سنين الدراسة وشاركتني حلوها ومرها؛ وتحملت وضحت بالكثير من أجلي.

❖ إلى أولادي الأعزاء سجا وشهد ويوسف ويامن.

❖ إلى أصدقائي، وزملائي الأعزاء، وإخواني الأوفياء، وكل من شاركني بالجهد والدعاء، ومدّ لي يد العون في إخراج هذه الرسالة .

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

رمزي أحمد النجار

# شكر وتقدير

بداية أسجد لله شاكراً فضله، الذي منحني الإرادة والعزيمة والصبر والعلم حتى جعلني أنجز هذا الجهد العلمي المتواضع في مجال القانون العام.

وانطلاقا من قول رسولنا الكريم ﷺ في الحديث النبوي الشريف: "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" يسعدني في هذا المقام ومن رحاب جامعة عين شمس أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير وأصدق آيات العرفان إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب– أستاذ القانون العام، وكيل كليه الحقوق بجامعة عين شمس سابقاً**، فقد شرفني بالإشراف على رسالتي وتحمل معي العبء والمشقة، وما أتاحه لي من وقته الثمين في التوجيه والارشاد والنصيحة منذ بداية هذا العمل حتى منتهاه، وإخراج هذه الرسالة في صورتها الحالية، فجزاءه الله عني خير الجزاء ولبسه ثوب الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر العميق والتقدير البالغ إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر**، **أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق،** لتفضله بالموافقة على المشاركة في لجنة الحكم على الرسالة، رغم كثرة أعباءه ومشاغلة العلمية، فزادني شرفاً، فله كل الاحترام والتقدير سائلاً الله عز وجل أن يرفعه في مقام الراسخين في العلم، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين، أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.** وذلك لقبوله أن يكون عضواً في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، رغم كثره مسئولياته، وهذا شرف كبير لي للاستفادة من علمه الواسع، فله كل تقدير وامتنان، وجزاءه الله عنا خير الجزاء، وأدامه الله ذخراً لطلاب العلم والمعرفة.

وفي نهاية هذا المقام أود الترحم على روح **أستاذنا الدكتور/ فتحي عبد النبي الوحيدي** المشرف الثاني على الرسالة، الذي وافاه الأجل قبل أن يرى عملي هذا، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد روحه الطاهرة بواسع رحمته.

**الباحث**

## المقدمة

يعد حق المشاركة السياسية من الحقوق والحريات العامة الذي يعتبر محور المواضيع الأساسية في أي دولة، وذلك لأهمية ارتباطه بالحقوق السياسية كما نصت عليه الدساتير الحديثة مثل الحق في تشكيل الأحزاب السياسية وتشكيل الجمعيات والانتخاب والترشيح، والحق في عقد الاجتماعات وتقلد المناصب والوظائف العامة، ويعنى حق المشاركة في أوسع معانيه إشراك المواطنين في رسم السياسات العامة والمساهمة في صنع القرارات بدولهم، أي ترسيخ مفهوم المواطنة الايجابية، وفي أضيق معانيه يعني حق المواطنين في ممارسة الرقابة الشعبية واستبدال الديمقراطية المباشرة بالحق في المشاركة بالانتخابات واختيار ممثلي الشعب في الحكم، كما يجسد إرادة ورغبة المواطنين في المشاركة والتحول إلى عامل مؤثر على سياسة سلطات الدولة خاصة التشريعية والتنفيذية.

لذلك؛ تعتبر المشاركة السياسية من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، وفي ضوئها نميز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار .

وبالرغم من حرص السلطة السياسية الحاكمة[1] على إضفاء الشرعية والفعالية في إدارة العملية السياسية كتفعيل حق المشاركة السياسية للوصول إلى ترسيخ الحكم الصالح في المجتمع وتجسيد مفاهيم الشفافية، والانفتاح، والحوار، إلا أنها لم ترتقي الى مستوى طموحات المواطنة السياسية، حيث ما زالت السلطة

---

[1] لا يكفي لوجود الدولة وقيامها أن توجد جماعة أو شعب على إقليم معين، وإنما يجب أن يكون هناك سلطة تقوم على تنظيم أمور هذه الجماعة والإشراف عليها ورعاية مصالحها، وحماية إقليمها ضد الاعتداءات الخارجية وقيادة الدولة إلى تحقيق أهدافها في الأمن والاستقرار، وإشباع حاجات ومتطلبات المواطنين، لذا تعتبر السلطة السياسية عنصراً أساسياً في الدولة.

راجع: د. ربيع أنور فتح الباب، النظم السياسية، الدار المحمدية للطباعة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٦١.

الحاكمة تفرض القيود على حق المشاركة، الى جانب المعيقات التي تحول دون ترسيخها في الحياة السياسية في المجتمعات.

وفلسطين لديها تجربة حديثة في مجال المشاركة السياسية، التي ترسخت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مؤسسات مختلفة رئاسية وتشريعية ومحلية، لكن شابها العديد من النواقص في الممارسة العملية من عدم دورية الانتخابات، وعدم احترام التعددية السياسية والحزبية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، والنقص في النصوص الدستورية والقانونية، والانقسام بين شطري الوطن، ونتيجة لذلك توقف المسار الشعبي في المشاركة السياسية، وخاصة المسار الانتخابي لتجديد شرعية المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ودخول فلسطين في دائرة حالة عدم الاستقرار السياسي.

**أولاً: موضوع الدراسة وأهميتها:**

تضمن القانون الأساسي الفلسطيني ومشروع مسودة دستور دولة فلسطين نصاً يقر حق المشاركة السياسية كما أغلب الدساتير في العالم، فالنص الدستوري للحق في المشاركة السياسية وتجسيد حق المواطنة يشكل صيانة وضمانة حقيقية وموضوعية ومستقل بذاته يكفل ممارسة تلك الحقوق، وبالتالي لا عبرة من وجود القانون وسيادته إذا لم يكن هادفاً إلى حماية الحقوق السياسية، لذا فالدستور هو أرقى مرجعية للتعبير الجامع عما ارتضاه المواطنون كثمرة تجربة وخبرة ومعاناة مشتركة نحو ترسيخ حقوقهم كمواطنين دون تمييز.

وتعد المشاركة السياسية وسيلة لقياس تطور أو نمو الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، لذا فقد خصصت هذه الدراسة حيزا لتقييم وضع المشاركة السياسية في فلسطين وطرق تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ حق المواطنة والحكم الصالح وفقا لأحكام القانون الأساسي ومشروع مسودة دستور دولة فلسطين مقارنة بالدساتير العربية.

لذلك، فموضوع دور المشاركة السياسية في ترسيخ حق المواطنة، موضوعاً حيوياً في المرحلة الراهنة على كل المستويات، وفي ظل موجة التغيير التي تعرفها الدول العربية التي تتطلب إشراك المواطنين في اختيار حكامهم وممثليهم على مستوى المؤسسات المختلفة، على اعتبار أن ممارسة المشاركة السياسية يعد حقاً

يؤديه المواطنين بصفة إرادية طوعية ومكتسب وفقاً للقانون، كما أن بناء دولة المؤسسات القائمة على المواطنة الصالحة مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية وإقرار التعددية السياسية.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في أنها تكشف صور وقنوات المشاركة السياسية للمواطن الفلسطيني وفقاً لنصوص القانون الأساسي الفلسطيني ومسودة الدستور المقترح وانسجام نصوصه مع متطلبات العدالة الدستورية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة تطور حق المواطنة في فلسطين والوقوف على وضع المشاركة السياسية ودورها في تسيير المجتمع وتحقيق الحكم الصالح القائم على الشفافية والمسائلة، لذا فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذا العرض السابق.

**ثانياً: أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التالية:

١. التعرف على مفهوم المشاركة السياسية وأهم وسائل تحقيقها في فلسطين، وأيضاً مفهوم المواطنة، والطبيعة القانونية للمشاركة والمواطنة.
٢. معرفة الطريقة التي عالج بها القانون الأساسي الفلسطيني ومشروع مسودة دستور دولة فلسطين حق المشاركة السياسية وحق المواطنة.
٣. تحديد العلاقة بين المشاركة السياسية الانتخابية والحزبية وحق المواطنة ودورهما في تعزيزها.
٤. بيان الآليات العامة والخاصة التي تهدف الى تعزيز المشاركة السياسية وتدعيم حق المواطنة في فلسطين.

**ثالثاً: إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى توفيق المشرع الدستوري الفلسطيني في تحديد طبيعة حق المشاركة السياسية ودورها في تعزيز حق المواطنة بما ينسجم مع المواثيق الدولية، لأنه بالرغم من تبني المشرع حق المشاركة السياسية ومن أهمها حق الانتخاب والانضمام لعضوية الأحزاب السياسية باعتبارها من حقوق المواطنة السياسية، إلا أنه لم ينص في الدستور بشكل صريح على أن المواطنة أساس الدولة أسوة بدساتير بعض الدول العربية المجاورة محل المقارنة، كما أنه هناك فجوة